الاعـــلال بالحـــذف

م. اسراء صلاح خليل
جامعة الانبار
كلية التربية للعلوم الصرفة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

يتضمن هذا البحث تبيين للتغيرات، والتقلبات، والتصاريف، والزيادات، والحذف في بعض الكلمات.

لذا فقد بدأت فيه بتعريف الإعلال بصورة عامة لغةً واصطلاحاً، ثم أشرت إلى أقسام الإعلال وهي: (الإعلال بالحذف، والإعلال بالنقل، والإعلال بالقلب) والمهم في هذا البحث هو الإعلال بالحذف، ويقسم إلى قسمين: القسم الأول: الحذف القياسي، والقسم الثاني: الحذف الغير قياسي. ثم خاتمة لأهم نتائج البحث، ثم قائمة بأهم المصادر المعتمدة في هذا البحث.

المقدمة

الحمد لله ولي النعم، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد الخلق رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد أَكَبَّ العرب منذ العصور الإسلامية الأولى على الاهتمام باللغة العربية ودراستها دراسة واعية لبيان فصاحتها وبلاغتها، ووضعوا لها قواعد وضوابط يلتزم بها كل من ينضوي تحت لواء هذه اللغة الشريفة حيث كانوا يرون ان الالتزام بآدابها يعد سمة من سمات الخُلق القويم للإنسان الكامل حيث يقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): (تعلموا العربية فأنها تُثبتُ العقل وتزيد في المروءة).

واللغة العربية لا تستمر على وتيرة واحدة بل تتغير حالها حال أي كائن حي، لذا من الواجب علينا متابعة هذه التغيرات ودراستها والعناية بها ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات ومن أمثلة هذه التغيرات تلك التقلبات التصاريف والزيادة والحذف في الكلمات.

لذا قمت بدراسة مختصرة حول موضوع الإعلال بالحذف ومعرفة مواضعه وأسبابه، وقد بدأت هذا البحث بتعريف الإعلال بصورة عامة لغة واصطلاحاً، ثم أشرت إلى أقسام الإعلال وهي: (الإعلال بالحذف، الإعلال بالنقل، الإعلال بالقلب)، ولم أتطرق إلى (الإعلال بالنقل، الإعلال بالقلب)، لان الذي يهمني في هذا البحث هو الإعلال بالحذف فقط، وقد قسمته إلى قسمين:

القسم الأول: الحذف القياسي، ويحصل هذا الحذف في حرف العلة إذا كان (فاء المثال،أو عين الأجوف،أو لام الفعل،أو عين اسم المفعول،أو الحذف لالتقاء الساكنين)، كما ويحصل الحذف في همزة أفعل، وعين الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين.

اما القسم الثاني: فهو الحذف الغير قياسي، ويحصل هذا الحذف في بعض الحروف مثل (الهمزة، الألف، الواو، الياء، الهاء، النون، الباء، الحاء، الخاء، الفاء، الطاء)، ولكن ليس لعلة تقتضي ذلك الحذف.

ثم خاتمة لخصت فيها أهم نتائج البحث ثم تلتها قائمة بأهم المصادر التي اعتمدتها في هذا البحث.

- الإعلال:

الإعلال في اللغة: مصدر للفعل المزيد أُعلَّ، وعلَّ الرجل من المرض، وعلّه الله أي أصابه بعلَّة، والعلة المرض.[1]

الإعلال اصطلاحاً: هو تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة (الألف، الواو، الياء) بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر.[2]

لذا فالإعلال يقسم على ثلاثة أقسام:[3]

١- الإعلال بالحذف: ويكون بحذف حرف العلة نحو: يَرِثُ، والأصل: يَوْرِثُ.

٢- الإعلال بالنقل أو ما يسمى بالتسكين أي حذف حركة حرف العلة نحو: يمشي والأصل يمشيٌِ.

٣- الإعلال بالقلب: ويكون بقلب حرف العلة إلى حرف آخر نحو: قال، والأصل: قَوَلَ.

ولكل نوع من الأنواع المذكورة قواعد خاصة والذي يهمني بالدراسة في هذا البحث هو النوع الأول وهو الإعلال بالحذف.

- الإعلال بالحذف: الحذف وجه من وجوه الإعلال وهو على قسمين:(٤)

اولاً- قياسي: وهو ما كان لعلة تصريفية كأن يكون للتخفيف كالاستثقال والتقاء الساكنين. ومواضع الحذف القياسي هي:

أ- حذف حرف العلة: ويكون في المواضع الاتية:

١- فاء المثال: إذا كان الفعل ثلاثياً، واوي الفاء، مفتوح العين في الماضي أي على وزن (فَعَل) مكسورها في المضارع أي على وزن (يَفْعِل)، فان فاءه تُحذف في أمثلة المضارع، نحو (وَعَدَ يَعِدُ) والأصل (يَوْعِدُ) فحذفت الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة (٥). وكذا تحذف الواو من الأمر لأنه فرع على المضارع نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدْ (٦).

وحمل على ذي الياء، أخواته، نحو: نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ، والأمر نحو: عِدْ وسَعْ، والمصدر الكائن على وزن (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، نحو: عِدَةٍ، والأصل: وِعْدٌ، على وزن (فِعْل)، فاستثقلوا الكسرة على الواو فحذفت الواو حملاً على المضارع، ونقلت حركتها الكسرة إلى العين ليكون بقاء كسرة الواو دليلاً عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث، وتعويض التاء هنا لازم (٧).

فان لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف، فلا يقال: وعد عداً، لعدم التعويض، ولا يجوز الجمع بينهما فلا يقال: وعدة، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع، لا التعويض: كوعدته عدة واحدة أو عدة حسنة (٨).

وذكر ابن مالك شروط حذف تلك الواو في شرح الكافية الشافية فقال(٩):

فــاءُ مُضَــارِعٍ وأمْــرٍ مِــنْ (فَعَــلْ)   أو (فَعِــلَ) الــواوي فــاءٌ تُخْتَــزَلْ
إنْ كــان عَــينٌ منهمــا مُنكسِــرا   أو ذا انفتــاحٍ فيــه كَسْــرٌ قُــدِّرا

ويفهم من كلام ابن مالك لحذف فاء الفعل المضارع الثلاثي الواوي شروطاً ثلاثة:

الشرط الاول / أن تكون الياء مفتوحة، نحو: يَعِد، فان كانت مضمومة نحو: يُوعِد مضارع وَعَد، مبنياً للمفعول فلا تحذف الواو لعدم كسر ما بعدها.

الشرط الثاني /أن تكون عين الفعل كسورة ظاهرة، نحو: يَعِدُ، أو كسرة مقدرة نحو: يَقَعُ ويَسَعُ، فلو كانت مفتوحة، نحو: يَوْجَلِ، أو مضمومة نحو: يوضُؤُ لم تحذف الواو.

الشرط الثالث / أن يكون حذف الواو في فِعْلٍ، فلو كان في اسم لم تحذف الواو وخص الفعل بالحذف لأنه أثقل من الاسم.

اما في حذف الواو من المصدر فقد ذكر سيبويه: (فأما فِعْلَه إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلها، لان الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر، وشُبِّه بالفعل، إذ كان الفعل تذهب الواو منه)[١٠]

إذاً فحذف الواو من المصدر للأسباب الآتية:

أ- كون الواو مكسورة، لأن أصله (وِعْدَة)، والكسرة تستثقل على الواو.

ب- كون فعله معتلاً، والمصدر يعتل لاعتلال الفعل، ويصح لصحته، ولأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد.

ج- ان الإعلال في المصدر إنما يكون بنقل كسرة الفاء التي هي (الواو) إلى (العين)، فلما سكنت الواو ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف [١١].

ولابن مالك في شرح الكافية الشافية قول في حذف الواو من (فِعْلَة) وهو[١٢]:

و (فِعْلَة) مَصْدرُ مَحْذُوفِ الفا   ك (عِدَةٍ) مُسْتَوجِبٌ ذا الحَذْفا.

فنفهم من قول ابن مالك انه يشترط في حذف الواو من (فِعْلَة) شرطين:

الشرط الاول / أن تكون مصدرا نحو (عِدَة) فلو كانت في غير مصدرٍ لم تحذف الواو.

الشرط الثاني / إلا تكون لبيان الهيئة، نحو: (الوعْدَة، والوِقْفَة) والمقصود بهما الهيئة فلا تحذف منهما الواو، للالتباس.

إلا انه في كتابه (التسهيل) ذهب إلى ان حذف الواو من (فِعْلَة) قد يكون في غير المصدر حيث قال: (وربما أُعِلّ بذا الإعلال أسماء، ك (رِقَّةٍ، جِهَّةٍ)، وصفات، ك (لِدَّةٍ)[١٣].

ولكن هذا القول فيه نظر، لان القياس في الأسماء عدم حذف الواو فيقال (وِرْقَة) (وِجْهَة)، إذا قلنا: هو اسم ظرف بمعنى المكان المتوجه إليه، وهو قول المبرد والفارسي، لا إذا قلنا: هو مصدر كما سبق ذكره في قول سيبويه (فأما فِعْلَةَ إذا كانت مصدرا............).

وكذلك الأمر في الصفات نحو (لدة) والأصل (وِلْدة) يقال: مررت برجل لِدَتُك، أي ولد معك في زمن واحد، وظاهر هذا انه صفة، وجعله الشلوبيين مصدرا في الأصل [١٤]. إضافة إلى ذلك فان كلام ابن مالك في التسهيل فيه مخالفة صريحة لما ذكره في شرح الكافية الشافية بخصوص هذا الحذف حيث ذكر ان حذف الواو في هذه الأسماء والصفات يحفظ ولا يقاس عليه، فقال: [١٥]

وفِعْلَة إسماً هكذا إحفظ، ك (رِقَّة) و (حِشَّة)، و(لِدَّة) كذا ثقة

وعلى هذا فان القول الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية لموافقته لقول سيبويه.

٢- عين الأجوف: إذا أعلت عين الأجوف وسكنت لامه بالجزم كما هو الحال في الفعل المضارع المجزوم نحو: لَمْ يَقُمْ، أو بناء الفعل على السكون كما هو الحال في فعل الأمر، نحو: قُلْ، والفعل الماضي الأجوف المعتل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل (تاء الفاعل، نون النسوة) نحو: قُمْتُ، قُمْنَ، حذفت عينه، وذلك بعد تحويل صيغة (فَعَل) بفتح العين إلى (فَعُلَ) بضم العين ان كان أصل العين واواً نحو: قال وأصلها قَوَلَ، والى (فَعِل) بكسر العين ان كان أصلها ياء نحو: باع وأصلها بيع، وتنقل حركة العين المحذوفة إلى الفاء لتدل على الحرف المحذوف [١٦]، ومن أمثلة ذلك ما يلي [١٧]:

قام: قُمْ، لَمْ يَقُمْ، قُمْتُ، قُمْنَ.

قال: قُلْ، لَمْ يَقُلْ، قُلْتُ، قُلْنَ.

باعَ: بِعْ، لَمْ يَبِعْ، بِعْتُ، بِعْنَ.

٣- لام الفعل: يحذف لام الفعل المعتل الآخر وذلك في الأمر المفرد المذكر نحو: أخْشَ، إدْعُ، إرْمِ، وفي المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيء، نحو: لم يخشَ، لم يدعُ، لم يرمِ [١٨].

ويذكر الشيخ مصطفى الغلاييني أن هذا الحذف لا للإعلال بل للنيابة عن سكون البناء في الأمر، وعن سكون الإعراب في المضارع [١٩].

كما لم يذكر معظم الصرفيين هذا الموضوع في باب الإعلال اكتفاء بذكر النحويين له في إعراب الفعل، ولكن هذا الحذف مرتبط ببنية الكلمة، لذا ينبغي ذكره [٢٠]. ويرى بعضهم ان الحذف هنا عارض وليس لازماً لأن الجازم قد يزول ويأتي عامل آخر غيره [٢١].

٤- عين اسم المفعول: يحذف حرف العلة من اسم المفعول إذا كان عيناً وتنقل حركته إلى فاء الفعل نحو: قال يقول، واسم المفعول منه (مَقْوول) [٢٢]، والتغيير الذي يطرأ عليه هو نقل الضمة التي هي حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فيجتمع ساكنان هما الواوان فيجب حذف أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين فيصير اسم المفعول منه (مَقُول) وهو على وزن (مفعل)[٢٣].

وان سيبويه يرجح أن يكون المحذوف واو مفعول لا عينها لزيادته وقربه من الطرف حيث قال: (وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان) [٢٤].

أما الأخفش فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء في اسم المفعول الذي عينه واواً فيلتقي ساكنان، فيحذف العين فيقول: مَقُول على وزن (مَفُول) وإذا كانت عينه ياء نحو: مَبْيُوع فإنه ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء فيلتقي ساكنان الياء و واو مفعول فتحذف الياء فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول (مَبِيْع) [٢٥] على وزن (مَفِيْل) وقد أيد بعض اللغويين رأي الأخفش، لأن اعتبارات الصيغة في نظره أثبتت في بنائها من أصول الكلمة وذلك لأن الواو الثانية هي واو مفعول فينبغي ألا تحذف[٢٦].

٥- الحذف لالتقاء الساكنين: يحذف حرف العلة إذا كان بعده حرف ساكن، نحو: قُمْ، خَفْ، بِعْ، ترمون، ترمين، والأصل فيها: قوم، خاف، بيع، ترميون، ترميين.

فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين (٢٧).

ب- حذف همزة أفعل:

تحذف همزة الفعل المزيد الذي على وزن (أَفْعَل) في المضارع واسمي الفاعل والمفعول وذلك نحو: أُكرمُ، يُكْرِم، نُكْرِم، تُكْرِم، مُكرِم، مُكرَم، والأصل فيها: أُؤَكرم، نُؤَكرم، يُؤكرم، تُؤكرم، مُؤَكرِم، مُؤَكرَم. كل ذلك بهمزتين فلما استثقلوا اجتماع الهمزتين حذفوا الثانية كما هو الحال في أُؤَكرم حين أصبحت أُكرم وحمل الباقي على المضارع (٢٨).

ولا يجوز إثبات هذه الهمزة إلا في الضرورة كقول الراجز:

فإنه أهلٌ لأن يُؤَكْرَما.

أو كلمة مستندرة كقولهم:

أرض مُؤرنبة، أي: كثيرة الأرانب (٢٩).

ج- حذف عين المضعف:

تحذف عين الفعل الماضي إذا كان ثلاثياً مكسور العين وكانت عينه ولامه من جنس واحد مثل، ردَّ، ظلَّ، فإن لم يكن ثلاثياً فلا يجوز فيه الحذف بل يبقى بفك التضعيف فقط نحو: أَحْسَسْتُ وكذلك ولا يجوز الحذف إذا كان الفعل الماضي مفتوح العين نحو: شدَدَ (٣٠).

اما إذا أُسند الفعل الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين إلى ضمير الرفع المتحرك جاز فيه ثلاثة أوجه (٣١):

١- فك الإدغام فقط فتقول: ظَلِلْتُ، ظَلِلْتُما، ظَلِلْتُم، ظَلِلْنَا.

٢- حذف عينه مع نقل حركتها إلى الفاء فتقول: ظِلْتُ، ظِلْتُما، ظِلْتُم، ظِلْنَا.

٣- حذف عينه فقط فتقول: ظَلْتُ، ظَلْتُما، ظَلْتُم، ظَلْنَا.

ويرى سيبويه أن هذا الحذف شاذ (٣٢).

ويرى ابن مالك أنه مطرد في كل فعل مضعف على وزن (فَعِل) عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك وهذا ما يفهم من قوله [٣٣]:

ظَلْتُ وظِلْتُ في ظَلِلْتُ استعملا.

أما إذا كان الفعل المكسور العين مضارعاً أو أمراً واتصل بنون النسوة جاز فيه وجهان[٣٤]:

١- فك الإدغام فقط فتقول: يَظْلِلْنَ، أظْلِلْنَ.

٢- حذف العين ونقل حركتها إلى الفاء فتقول في: يَظْلِلْنَ، ظِلْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور حَسُنَ الحذف كالماضي كما في قوله تعالى: ﭼﭽﭾﭿ [٣٥].

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في قوله: [٣٦]

وقِرْنَ في أقرِرْن، وقَرْنَ نقلا.

ثانياً- الحذف الغير قياسي: وهو ما حذف استخفافاً ويقال له الحذف الاعتباطي لأنه ليس له علة صرفية لتبرير الحذف.

ذكر ابن عصفور إن الحذف على غير القياس يكون في أحد عشر حرفاً[٣٧]، وهي:

١- الهمزة: تحذف الهمزة في بعض الكلمات لكثرة الاستعمال مثال ذلك حذف همزة لفظ الجلالة الله، أصله: الإله، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فادغم اللام في اللام وفخم للتعظيم[٣٨].

وقد تحذف الهمزة اعتباطاً دون علة تذكر كحذفها من كلمة (ناس) في قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ)[٣٩]، وأصل ناس هو أُناس وحذفت همزته تخفيفاً[٤٠]، وكذلك رأيت أصلها أرأيت.

وقال الرضي الاستراباذي في حذف الهمزة من (ناس، أرأيتم): ربما حذفوا بلا علة ولا ضابط، نحو: ناس في أناس، ومع ألف الاستفهام في رأيت، فيقال في أرأيت: أريت [٤١].

قال أبو الأسود [٤٢]:

أريت أمراً كنت لم أبلُهُ   أتاني فقال: اتخذني خليلا.

وقد أشار ابن جني إلى هذا الحذف في عدة مواضع فقد أورد حكاية المرأة التي قالت لبناتها وقد خلا الإعرابي بهنَّ: أفي السَوتَنْتُنّه، تريد أن تقول: أفي السوءة أَنْتُنَّه، وقد وصف حذف الهمزة هنا بأنه اعتباطٌ وتعجرفٌ [٤٣].

ومن الأمثلة الأخرى لحذف الهمزة، خُذْ وكُلْ ومُرْ، أصلها: أُؤخُذْ، وأُؤكُل، أؤمُرْ، لأنها من الأخذ والأكل والأمر. فلما حذفت الهمزة استغنى عن همزة الوصل لزوال الهمزة الساكنة [٤٤].

كما حذفت الهمزة من (سَلْ) والأصل فيها (أسْأَل) لأنه من السؤال [٤٥]، بدليل قوله تعالى: (سلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[٤٦]، فقد ذكر النسفي ان (سَلْ) أصله أسأل فنقلت فتحة الهمزة إلى السين بعد حذفها واستغنى عن همزة الوصل فصار (سَلْ) [٤٧].

كما ورد حذف همزة (أب) فقالوا: يابا فلان [٤٨]، وقال أبو الأسود الدؤلي: [٤٩]

يابا المغيرةِ، رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ   فَرَّجْتُهُ بالمُكرِمنّي، والدَّها.

٢- الألف: ورد حذف الألف في بعض المواضع من دون علة تذكر لذلك الحذف، حيث حذفت الألف في قولهم: أمَ والله لأفعلنَّ، يريدون: أما والله[٥٠].

وقد تحذف الألف في الوقف للتخفيف، حيث قال لبيد: [٥١]

وقَبِيلٌ، من لُكَيزٍ، حاضِرٌ   رَهطِ مَرجُومٍ، ورَهطِ ابنِ المُعَلْ.

يريد: ابن (المُعَلِّي).

قال المازني في قوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) [٥٢]، يريد يا أبتاه [٥٣].

٣- الواو: ورد حذف الواو على غير القياس إذا وقعت لاماً في الكلمة ومن أمثلة ذلك حذف الواو من قولهم: (غدٍ، حمٍ، أبٍ، أخٍ، هنٍ، اسم) والأصل فيها: (غَدْوٌ، حَمَوٌ، أَبَوٌ، أَخَوٌ، هَنَوٌ، سَمَوٌ) قيل حذفت الواو لاجتماع الساكنين، وهما التنوين والواو(٥٤).

كما حذفت الواو في (هِبَة، عِدَة، زِنَة) والأصل فيها: (وِهْبَة، وِعْدَة، وِزْنَة) ولاستثقال الكسرة على الواو نُقلت إلى ما بعدها، ثم حُذفت الواو تخفيفاً(٥٥).

٤- الياء: في العربية كلمات حذفت منها أحرف، وظلت تستعمل على ما حذفت منها مثل: (دم، يد، مئة) والأصل في دم (دَمَيٌ) لقولهم: دَميان كما ورد في قول الشاعر:(٥٦)

فلو أنا، على حَجَرٍ، ذُبحْنا   جَرَى الدَّميَان، بالخَبَر اليَقِين.

وكذلك الأصل في (يد، مئة) هو (يديٌ، مِئيةٌ) بدليل قولك في تصغيرهما (يُدَيَّة، مُئَيَّة) والتصغير كما هو معلوم لدينا يرد الأصول المحذوفة، وهذا ما نص عليه ابن مالك في قوله: (٥٧)

وَكَمِّل المنقوص في التَّصغِيرِ ما   لم يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كما.

٥- الهاء: ورد حذف الهاء في بعض الكلمات العربية على غير القياس ومن أمثلة ذلك حذفها من (شفة، شاة) والأصل فيها (شَفَهةٌ، شَوهَةٌ) بدليل قولك في تصغيرها (شُفَيهة، شُوَيهة) لان التصغير كما ذكرنا يرد الأصول المحذوفة، كما تقول في تكسيرهما (شِفاهٌ، شِياهٌ) (٥٨).

٦- النون: ورد في لسان العرب قولهم: (مُذْ، يَومَئِذ) بحذف النون، وأصلهما (مُنْذُ، يَوْمَئِذِن) وبذلك قال المبرد: فأما (مُذْ) فدل على أنها اسم أنها محذوفة من(مُنْذُ) التي هي اسم، لأن الحذف لا يكون في الحروف إنما يكون في الأسماء والأفعال، نحو: يد، دم وما أشبهه (٥٩).

٧- الباء: ورد تخفيف (ربَّ) بحذف باء واحدة من بنية الكلمة فقالوا (رُبَ) في معناها(٦٠)، قال الشاعر: (٦١)

أزُهيرُ، إن يَشِب القَذالُ فإنَّهُ   رُبَ هَيضَلٍ لَجِبٍ لَفَفتُ بِهَيضَلِ.

٨- الحاء: حذفت الحاء من (حِرٍ)، وأصله: حِرْحٌ، ودليل حذف مائة أنك تقول في تصغيره: حُرَيحٌ، وفي تكسيره: أحراح [٦٢].

٩- الخاء: سمع من العرب قولهم (بَخْ) بدون تكرار الحرف خاء حيث الأصل فيها (بَخّ) مشددة الخاء [٦٣]، وذلك في قول الشاعر [٦٤]:

بَينَ الأَشجِّ وبين قيس ياذِخٌ   بَخْ بَخْ، لِوالِدِهِ وللمَولُودِ.

والذي يدل على ان أصل (بَخّ) بالتشديد قول العجاج: [٦٥]

في حَسَبٍ بَخٍّ وعَزٍّ أقعسَا

١٠- الفاء: قالوا في الضجر (أُفْ) مخففة، أصله (أُفّ) بالتشديد [٦٦]، وأضاف ابن جني وابن عصفور (سَوْ) محذوفة الفاء لان الأصل فيها (سوف) وهو مذهب البغداديين[٦٧].

١١- الطاء: من أمثلة حذف الطاء قولهم: (قطْ) مخففة، أصله (قطّ) مشددة [٦٨]، قال سيبويه: وأظن (قطْ) كذلك، يعني محذوفة الطاء، لأنه يعني بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقَطّ قَطْع، فكأنها من التضعيف [٦٩].

نتائج البحث:

١- الإعلال يقسم إلى ثلاثة أقسام وهي (الإعلال بالحذف والإعلال بالنقل والإعلال بالقلب).

٢- الإعلال بالحذف يقسم إلى قسمين هما: (الحذف القياسي والحذف الغير قياسي).

٣- الحذف القياسي وهو ما كان لعلة تصريفية كأن يكون للتخفيف كالاستثقال والتقاء الساكنين.

٤- الحذف القياسي يحصل في حرف العلة إذا وقع فاء المثال من الفعل الثلاثي المفتوح العين في الماضي على وزن (فَعَل) فإنه تحذف فاؤه في المضارع، وكذلك يحذف حرف العلة إذا أُعلت عين الأجوف وسكنت لامه بالجزم، كما يحذف حرف العلة إذا

وقع لاماً لفعل الأمر المفرد المذكر، والمضارع المجزوم الذي لم يتصل بآخره شيء، كما ويحذف حرف العلة من اسم المفعول إذا كان عيناً وتنقل حركته إلى فاء الفعل، وأخيراً يحذف حرف العلة قياساً إذا جاء بعده حرف ساكن.

٥- كما ويحصل الحذف القياسي في همزة الفعل المزيد الذي على وزن (أفعَل) في المضارع واسم الفاعل والمفعول.

٦- من مواضع الحذف القياسي أيضاً حذف عين الفعل الماضي إذا كان ثلاثياً مكسور العين وكانت عينه ولامه من جنس واحد.

٧- الحذف الغير قياسي وهو ما حذف استخفافاً ويقال له الحذف الاعتباطي لأنه ليس له ما يبرر هذا الحذف ويحصل هذا الحذف في أحد عشر حرفا وهي: (الهمزة، الألف، الواو، الياء، الهاء، النون، الباء، الحاء، الخاء، الفاء، الطاء).

هوامش البحث:

(١) ينظر: لسان العرب ، ١٣ / ٤٩٨ (علل).

(٢) ينظر: التعريفات ، ١٨.

(٣) ينظر: المدخل الصرفي ، ١٦٣.

(٤) شذا العرف في فن الصرف ، ٢٢٢.

(٥) جامع الدروس العربية ، ٢ / ١٠٥ ، تطور فكر ابن مالك الصرفي ، ٤٧.

(٦) شذا العرف في فن الصرف ، ١٠٣.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ، ٤ / ١٨٥ ، تطور فكر ابن مالك الصرفي ، ٤٧.

(٨) جامع الدروس العربية ، ٢ / ١٠٥.

(٩) شرح الكافية الشافية ، ٤ / ٢١٦٢ - ٢١٦٤.

(١٠) أنظر: الكتاب ، ٤ / ٣٣٦ - ٣٣٧.

(١١) أنظر: شرح التصديق الملوكي ، ٣٣٩.

(١٢) شرح الكافية الشافية ، ٤ / ٢١٦٤.

(١٣) ينظر: التسهيل ، ٣١٣.

(١٤) المساعد ، ٤ / ١٨٧.

(١٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ، ٤ / ٢١٦٤.

(١٦) شذا العرف في فن الصرف ، ١٠٤ ، دراسات في علم الصرف ، ١٢٥.

(١٧) المدخل الصرفي ، ١٦٣.

(١٨) جامع الدروس العربية ، ٢ / ١٠٥ ، المدخل الصرفي ، ١٠٤.

(١٩) جامع الدروس العربية ، ٢ / ١٠٥ ، المدخل الصرفي ، ١٠٤.

(٢٠) أنظر: دراسات في علم الصرف ، ١٢٥ هامش رقم (١).

(٢١) أنظر: شرح الملوكي ، ٣٤٤.

(٢٢) المدخل الصرفي ، ١٦٤.

(٢٣) الممتع في التصريف ، ٢٩٦.

(٢٤) الكتاب ، ٤ / ٣٤٨.

(٢٥) أنظر: الممتع ، ٢٩٧.

(٢٦) المنهج الصوتي ، ٢٠٠.

(٢٧) جامع الدروس العربية ، ٢ / ١٠٤.

(٢٨) المدخل الصرفي ، ١٦٤ ، المساعد ، ٤ / ١٨٩.

(٢٩) المساعد ، ٤ / ١٩٠.

(٣٠) أوضح المالك ، ٤ / ٤٠٨ ، دراسات في علم الصرف ، ١٢٥.

(٣١) شذا العرف ، ٢٢٣ ، المدخل الصرفي ، ١٦٥ ، شرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٥٨.

(٣٢) أنظر: الكتاب ، ٤ / ٤٢١ من قوله (هذا باب ما شذ من المضاعف).

(٣٣) شرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٥٨.

(٣٤) شذا العرف ، ٢٢٣ ، المدخل الصرفي ، ١٦٥.

(٣٥) الأحزاب / آية ٣٣.

(٣٦) شرح ابن عقيل ، ٢ / ٢٥٨.

(٣٧) الممتع ، ٣٩٤.

(٣٨) المفتاح في الصرف.

(٣٩) البقرة: ٨.

(٤٠) ينظر: الكشاف ، ٤٤.

(٤١) شرح الشافية ، ٣ / ٣٧.

(٤٢) ديوانه ، ١٢٢.

(٤٣) ينظر: الخصائص ، ٣ / ١٥٠.

(٤٤) الممتع ، ٣٩٤ ، المفتاح في الصرف ، ١٠٠.

(٤٥) الممتع ، ٣٩٤.

(٤٦) البقرة: ٢١١.

(٤٧) تفسير النسفي ، ١ / ١٦٨.

(٤٨) الممتع ، ٣٩٥.

(٤٩) ديوانه: ١٣١.

(٥٠) الممتع ، ٣٩٥ ، المفتاح في الصرف ، ١٠١.

(٥١) ديوانه: ١٩٩.

(٥٢) يوسف: ٤.

(٥٣) البحر المحيط ، ٥: ٢٧٩ ، الممتع ، ٣٩٥.

(٥٤) الممتع ، ٣٩٦ ، شذا العرف ، ٢٢٣.

(٥٥) المفتاح في الصرف ، ١٠١.

(٥٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٣٥٧.

(٥٧) شرح ابن عقيل ، ٢ / ٢١١.

(٥٨) الممتع في التصريف ، ٣٩٧.

(٥٩) المقتضب ، ٣ / ٣١.

(٦٠) الممتع ، ٣٩٨ ، المفتاح في الصرف ، ١٠٢.

(٦١) ديوان الهزليين: ٢ / ٨٩.

(٦٢) شرح الملوكي ، ٤٣١.

(٦٣) المفتاح ، ١٠٢.

(٦٤) أمالي ابن الشجري ، ١ / ٣٩٠.

(٦٥) ديوانه: ٣٢.

(٦٦) الممتع ، ٣٩٩.

(٦٧) شرح الملوكي ، ٤٣٧.

(٦٨) المفتاح في الصرف ، ١٠٣.

(٦٩) الكتاب: ٣٧.

المصـــادر:

١- الأمالي لابن الشجري ، الحيدر أباد ١٣٤٩.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ).

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م ، دار الفكر.

٤- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) القاهرة ١٣٢٨.

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، حققه: محمد كامل بركات ، ١٣٨٧ هـ ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٦- تطور فكر ابن مالك الصرفي في باب الإعلال والإبدال ، إعداد ودراسة الدكتور احمد بن محمد بن احمد القرشي الهاشمي.

٧- التعريفات ، أبو الحسن علي محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني ، (ت٨١٦هـ) الدار التونسية ، تونس ١٩٧١ م.

٨- جامع الدروس العربية الشيخ مصطفى الفلاييني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ٢٨ ، ١٩٩٣ ، راجعه ونقحه الدكتور عبد المنعم خفاجة.

٩- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط ٢.

١٠- دراسات في علم الصرف ، د. عبد الله درويش ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة.

١١- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق: محمد حسين آل ياسين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

١٢- ديوان العجاج ليبسيغ ١٩٠٢.

١٣- ديوان لبيد ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٢.

١٤- ديوان الهذليين ، طبعة القاهرة ، ١٣٦٩.

١٥- شذا العرف في فن الصرف ، احمد بن محمد الحملاوي (ت١٣١٥هـ) قدم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي ، خرج شواهده ووضع فهارسه أبو الأشبال احمد بن سالم المصري ، دار الكيان للطباعة والنشر.

١٦- شرح ابن عقيل لبهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي (ت٧٦٩هـ) تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٥ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٧- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، حققها وضبط غريبها: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

١٨- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك الأندلسي ، تحقيق: د. عبد المنعم هديدي ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث.

١٩- شرح الملوكي في التصديق لابن يعيش ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م ، مطابع المكتبة العربية بحلب.

٢٠- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٢٢- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٤م.

٢٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن احمد النسفي ، (ت٧١٠هـ) تحقيق: مروان الشعار ، دار النفائس للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٢٤- المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي ، الدكتور علي بهاء الدين بو خدود ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٨م.

٢٥- المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٢٦- المفتاح في الصرف صنفه عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م.

٢٧- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق ، القاهرة ، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.

٢٨- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط ١ ، ١٩٩٦م.

٢٩- المنهج الصوتي للبنية العربية ، د. عبد الصبور شاهين ، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

ABSTRACT

This paper deals with the changes, inversions, conjugations, additions and omissions in some words. The paper begins by defining morphological imperfection linguistically and idiomatically, then explaining its types (by omission, by transference, inversion).The paper concentrates on omission which has two types ;regular and irregular. The paper ends with a conclusion and a bibliography.